# الفصل الأول

## مقدمة
## Introduction

يرى كثيرون في الغرب أن "السلام الدائم"[1] بين القوى العظمى قد تحقق أخيرا. وتذهب حجة هؤلاء إلى أن انتهاء الحرب الباردة كان تحولا كاسحا في طريقة تفاعل إحدى القوى العظمى مع الأخرى. فقد دخلنا بنهايتها عالما تتراجع فيه احتمالات أن تتورط إحدى القوى الكبرى في تنافس أمني مع الأخرى، ناهيك عن الحرب، وغدا هذا التنافس من محفوظات السجل التاريخي. وبتعبير أحد المؤلفين المعروفين، فقد أوصلتنا الحرب الباردة إلى "نهاية التاريخ"[1].

يفترض هذا المنظور أن القوى العظمى ستتوقف عن النظر إلى بعضها البعض كمنافسين عسكريين محتملين، بل كأعضاء في أسرة من الأمم، هم أعضاء ما يسمى أحيانا "المجتمع الدولي". وتتزايد فرص التعاون في هذا العالم الواعد الجديد الذي يدخر ازدهارا وسلاما متزايدين لكل القوى العظمى. وقد بلغ هذا المنظور من الانتشار إلى

---

(١) يرجع مصطلح "السلام الدائم" إلى الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط الذي صدر له في عام ١٧٧٥ كتاب بعنوان "مشروع للسلام الدائم"، حدد فيه أسسا للعلاقات الإنسانية ومنع وقوع الحروب، كان من أهمها ترسيخ الحكم الديمقراطي أو الجمهوري القائم على سيادة القانون داخل الدول وبناء نوع من الفيدرالية الدولية تجمع الدول الديمقراطية في عضويتها، ومن هذه الأخيرة ولدت فكرة عصبة الأمم ثم الأمم المتحدة [المترجم].

درجة أن بعض أنصار الواقعية- تلك المدرسة الفكرية التي كانت على مدى تاريخها تتبنى رؤى متشائمة حول فرص السلام بين القوى العظمى- جذبهم التفاؤل السائد، كما تبدى في مقالة نُشرت في منتصف التسعينات بعنوان "الواقعيون متفائلون"[٢].

لكن للأسف لا صحة- في رأيي- للزعم القائل بأن النظام الدولي قد تطهر من التنافس الأمني والحرب بين القوى العظمى. وتتوفر أدلة كثيرة على أن وعد السلام الدائم بين القوى العظمى وُلِد ميتا. من هذه الأدلة أن الولايات المتحدة، رغم انتهاء التهديد السوفيتي، لا تزال تحتفظ بحوالي مائة ألف جندي في أوروبا، والعدد نفسه تقريبا في شمال شرق آسيا، وذلك لأنها تدرك إمكانية ظهور منافسين خطرين بين القوى الكبرى في تلك المناطق، إذا ما انسحبت القوات الأمريكية. فضلا عن أن الدول الأوروبية جميعها تقريبا، بما في ذلك المملكة المتحدة وفرنسا، لا تزال تستحوذ عليها مخاوف عميقة الجذور، وإن ظلت مسكوتا عنها، من أن ألمانيا غير المكبوحة بالقوة الأمريكية قد تتصرف بطريقة عدوانية، ولا يقل الخوف من اليابان في شمال شرق آسيا عمقا، لكنه وجد متنفسا له على الألسنة والصفحات، وأخيرا لا يستبعد الكثيرون إمكانية الصدام بين الصين والولايات المتحدة حول تايوان. ليس معنى ذلك أن مثل هذه الحرب محتملة، لكن هذه الإمكانية تذكّرنا بأن تهديد حروب القوى العظمى لم يختف كليا.

إن الحقيقة المرة هي أن السياسة الدولية كانت دوما ميدانا قاسيا وخطرا، ومن المرجح أن تظل كذلك. فرغم التقلبات في كثافة التنافس بين القوى العظمى، لا تزال إحدى هذه القوى تخشى الأخرى وتتنافس دوما فيما بينها على القوة. ولا يزال الهدف الأهم لكل دولة هو أن تزيد نصيبها من القوة العالمية، ما يعني أن تكتسب القوة على حساب الدول الأخرى. على أن القوى العظمى لا تسعى لأن تكون القوة العظمى

الأقوى وحسب، وإن كانت تلك نتيجة مُرضية، بل يتمثل الهدف النهائي لكل منها في أن تصبح الدولة المهيمنة hegemon، أي القوة العظمى الوحيدة في النظام.

ولا يضم النظام الدولي دولا من نوع قوى الوضع الراهن status quo powers، اللهم إلا الدولة المهيمنة الحالية التي تسعى إلى الحفاظ على مكانتها المهيمنة على المنافسين المحتملين. فالقوى العظمى لا ترضى أبدا عن التوزيع الحالي للقوة، ويسيطر عليها دائما دافع إلى تغييره لصالحها. فدائما ما تكون نواياها تعديلية[٢]، وتستخدم القوة لتعديل توازن القوة، إذا رأت أنها تستطيع أن تفعل ذلك بثمن معقول[٣]، ففي بعض الأحيان تكون تكاليف ومخاطر محاولة تغيير توازن القوة كبيرة جدا لدرجة تجبر القوى العظمى على الانتظار وتحيُّن الظروف المواتية. لكن الرغبة في زيادة القوة لا تزول، إلا إذا حققت الدولة الهدف النهائي، وهو الهيمنة hegemony. وحيث إنه من غير المرجح أن تحقق أية دولة الهيمنة العالمية، فإن قدر العالم هو التنافس الدائم بين القوى العظمى.

يعني ذلك السعي الدؤوب وراء القوة أن القوى العظمى تنزع إلى البحث عن فرص لتغيير توزيع القوة العالمي لصالحها، وأنها تغتنم هذه الفرص إذا توفرت لها القدرات اللازمة. معنى ذلك ببساطة أن القوى العظمى مجبولة على العدوان. بل إن القوى العظمى لا تسعى إلى اكتساب القوة على حساب الدول الأخرى وحسب، وإنما تحاول أيضا أن تحبط المنافسين العازمين على اكتساب القوة على حسابها. ولذلك تدافع

---

(٢) التعديلية أو النزعة التعديلية revisionism نزوع لدى القوى العظمى، والدول عموما، نحو تغيير أو تعديل توازن القوة لصالحها سلما أو حربا، لأن القوة النسبية للدولة في مقابل الدول الأخرى هي الضمانة الأولى لبقاء الدول. ولذلك تقف القوى التعديلية على طرف النقيض من قوى الوضع الراهن التي تسعى للحفاظ على توازن القوة الحالي، بالطبع لأنه في صالحها (المترجم).

القوة العظمى عن توازن القوة، عندما يلوح في الأفق تغيير لصالح دولة أخرى، وتحاول أن تقوِّض ذلك التوازن عندما يكون اتجاه التغيير في صالحها.

لكن لماذا تتصرف القوى العظمى بهذه الطريقة؟ جوابي هو أن بنية النظام الدولي تجبر الدول التي تريد الأمن وحسب على أن تتصرف إحداها بطريقة عدوانية تجاه الأخرى. وهناك ثلاث خصائص للنظام الدولي تجتمع معا لتدفع إحدى الدول إلى الخوف من الأخرى: (١) عدم وجود سلطة مركزية أعلى من الدول تستطيع أن تحمي كلا منها من الدول الأخرى، (٢) امتلاك الدول الدائم لقدرات عسكرية هجومية، (٣) عدم إمكانية تَثبُّت إحدى الدول من نوايا الأخرى. ولذلك تدرك الدول، نظرا لأنها لا تستطيع أن تتخلص من هذا الخوف، أن قوتها كلما ازدادت نسبة إلى منافسيها، تحسنت فرص بقائها. وأفضل ضمان للبقاء هو أن تصبح الدولة قوة مهيمنة، إذ لا يمكن لدولة أخرى أن تشكل تهديدا جديا لمثل هذه القوة الهائلة.

ومع أن أحدا لم يستهدف هذا الموقف أو يسعى عمدا إليه، فإنه موقف مأساوي. فمع أن القوى العظمى التي تهتم ببقائها وحسب لا تجد مبررا لأن تحارب إحداها الأخرى، فلا مفر لها من السعي وراء القوة ومحاولة السيطرة على الدول الأخرى في النظام. وقد عبَّر رجل الدولة البروسي أوتو فون بسمارك عن هذه المعضلة في تعليق صريح إلى درجة موجعة في أوائل العقد السابع من القرن التاسع عشر حين بدا أن بولندا التي لم تكن دولة مستقلة في ذلك الحين قد تستعيد سيادتها، حيث قال إن "عودة مملكة بولندا بأي شكل يعني ظهور حليف لأي عدو يقرر أن يهاجمنا"، ولذلك دعا لأن تقوم بروسيا "بسحق أولئك البولنديين حتى يفقدوا الأمل ويموتوا. ورغم أنني متعاطف مع موقفهم، فلا مفر لنا من إبادتهم، إذا أردنا البقاء"[٤].

إن ميل القوى العظمى للتفكير والتصرف على هذا النحو أمر يبعث على الأسى، لكن يتوجب علينا طبعا أن نرى العالم كما هو، وليس كما نتمنى أن يكون. من ذلك على سبيل المثال أن إحدى قضايا السياسة الخارجية الرئيسة التي تواجه الولايات المتحدة تتمثل في السؤال: كيف ستتصرف الصين إذا استمر نموها الاقتصادي السريع وحوَّلها فعلا إلى هونج كونج عملاقة. يرى كثير من الأمريكيين أن الصين لو كانت ديمقراطية ومنخرطة في النظام الرأسمالي العالمي، فإنها لن تتصرف بطريقة عدوانية، بل سترضى بالوضع الراهن في شمال شرق آسيا. يؤكد هذا المنطق أن الولايات المتحدة يجب أن تُشرِك الصين لكي تعزز اندماجها في الاقتصاد العالمي، وهي سياسة تسعى أيضا إلى تشجيع تحول الصين إلى الديمقراطية. وإذا نجحت سياسة الإشراك engagement، سيكون بمقدور الولايات المتحدة أن تعمل مع الصين الغنية والديمقراطية من أجل نشر السلام حول العالم.

لكن سياسة الإشراك، لسوء الحظ، محكوم عليها بالفشل. فإذا أصبحت الصين قوة اقتصادية، فإنها ستسعى يقينا إلى ترجمة قوتها الاقتصادية إلى قوة عسكرية ومحاولة الهيمنة على منطقة شمال شرق آسيا. معنى ذلك أن كون الصين ديمقراطية ومنخرطة في الاقتصاد العالمي أم استبدادية ومنغلقة على ذاتها لن يؤثر كثيرا على سلوكها، وذلك لأن الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية تهتم بالأمن على حد سواء، والهيمنة هي الطريقة المثلى لضمان بقاء الدولة. وبالطبع لن يقف جيران الصين ولا الولايات المتحدة مكتوفي الأيدي بينما تزيد الصين قوتها، بل سيسعون إلى احتواء الصين، ربما بتشكيل تحالف لفرض التوازن balancing coalition عليها. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تنافس أمني حاد بين الصين ومنافسيها، فضلا عن تزايد خطر

نشوب حرب قوى عظمى. مؤدى ذلك بإيجاز أن تنامي قوة الصين يحتم العداء بين الصين والولايات المتحدة.

## الواقعية الهجومية

يقدم هذا الكتاب نظرية واقعية في السياسة الدولية تتحدى التفاؤل السائد حول العلاقات بين القوى العظمى. يتضمن ذلك المشروع ثلاث مهام محددة.

سأبدأ أولا بعرض المكونات الأساسية للنظرية التي أسميها "الواقعية الهجومية" offensive realism، ثم أصوغ عددا من الحجج حول طرق تصرف إحدى القوى العظمى نحو الأخرى، تؤكد أن جميع القوى العظمى تبحث عن فرص لاكتساب القوة على حساب بعضها البعض. وسأحدد أيضا الشروط التي تجعل النزاع ممكنا أو غير ممكن. من ذلك على سبيل المثال أنني سأدفع بأن النظم متعددة الأقطاب تكون أكثر عرضة للحرب من النظم ثنائية القطبية، وأن النظم متعددة الأقطاب التي تضم دولا قوية جدا– دولا مهيمنة– هي النظم الأخطر على الإطلاق. غير أنني لا أؤكد هذه الادعاءات المختلفة وحسب، بل أحاول أيضا أن أقدم تفسيرات مقنعة للسلوك والنتائج التي تكمن في القلب من النظرية، أي المنطق السببي الذي تقوم عليه تلك الادعاءات.

تركز النظرية على القوى العظمى لأن هذه الدول تمارس التأثير الأكبر على ما يحدث في السياسة الدولية[٥]، إذ تتقرر حظوظ الدول، العظمى والصغرى على حد سواء، في المقام الأول بقرارات الدول الأقوى وأفعالها. من ذلك مثلا أن السياسة في مناطق العالم كافة تأثرت بشدة بالتنافس بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة بين عامي ١٩٤٥ و١٩٩٠. كما مارست الحربان العالميتان اللتان سبقتا الحرب الباردة تأثيرا مماثلا على السياسة الإقليمية في أنحاء العالم كافة. وقد كانت هذه النزاعات جميعها

تنافسا بين القوى العظمى، وكان كل منها يلقي بظلاله على أرجاء الكرة الأرضية كلها.

تتحدد القوى العظمى بالدرجة الأولى بناء على قدرتها العسكرية النسبية. فالدولة لكي تتأهل كقوة عظمى يجب أن تمتلك أصولا عسكرية تكفي لخوض معركة كبرى في حرب تقليدية شاملة ضد أقوى دولة في العالم[٦]. ولا يُشترَط أن تمتلك الدولة المرشحة القدرة على هزيمة الدولة القيادية، بل يكفيها القدرة على تحويل النزاع إلى حرب استنزاف تضعف الدولة المهيمنة إلى درجة كبيرة، حتى وإن ربحت الدولة المهيمنة الحرب في النهاية. وفي العصر النووي ينبغي أن تمتلك القوى العظمى ردعا نوويا يستطيع أن ينجو من أية ضربة نووية ضدها، فضلا عن قوة تقليدية هائلة. وإذا حققت دولة واحدة تفوقا نوويا على كل منافسيها، وهو أمر غير وارد، فإنها ستكون أقوى من الجميع إلى درجة تجعلها القوة العظمى الوحيدة في النظام. وإذا ظهرت دولة مهيمنة نووية، فسيكون توازن القوة التقليدية غير ذي شأن.

تتمثل مهمتي الثانية في هذا الكتاب في إثبات أن نظريتي تقول الكثير حول تاريخ السياسة الدولية. فالاختبار النهائي لأية نظرية يكمن في قدرتها على تفسير الأحداث في العالم الواقعي، ولذلك قطعت أشواطا بعيدة لاختبار حججي في مقابل السجل التاريخي، مع التركيز تحديدا على علاقات القوى العظمى منذ بداية الحروب الثورية الفرنسية والنابليونية في عام ١٧٩٢ وحتى نهاية القرن العشرين[٧]. وقد أوليت اهتماما كبيرا للقوى العظمى الأوروبية لأنها الدول التي هيمنت على السياسة العالمية على مدار معظم القرنين الماضيين. فإلى أن بلغت اليابان والولايات المتحدة مكانة القوة العظمى في عامي ١٨٩٥ و١٨٩٨ على التوالي، ظلت أوروبا موطن كل القوى العظمى في العالم. ويتضمن الكتاب- علاوة على ذلك- مناقشة وافية لسياسة شمال

شرق آسيا، خاصة سياسة اليابان الإمبراطورية فيما بين عامي ١٨٩٥ و١٩٤٥ والصين في العقد الأخير من القرن العشرين. كما تَبرُز الولايات المتحدة أيضا في أية محاولة لاختبار الواقعية الهجومية في ضوء الأحداث الماضية.

تتضمن الألغاز التاريخية المهمة التي أحاول تسليط الضوء عليها ما يلي:

١) ما تفسير الحروب الثلاث الأطول والأكثر دموية في التاريخ الحديث، وهي الحروب الثورية الفرنسية والنابليونية (١٧٩٢-١٨١٥) والحرب العالمية الأولى (١٩٩١٤-١٩١٨) والحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، وهي نزاعات شاركت فيها كل القوى الكبرى في النظام؟

٢) ما تفسير فترات السلام النسبي الطويلة في أوروبا بين عامي ١٨١٦ و١٨٥٢ وبين عامي ١٨٧١ و١٩١٣، وخاصة فيما بين عامي ١٩٤٥ و١٩٩٠ في أثناء الحرب الباردة؟

٣) لماذا لم تعمد المملكة المتحدة- التي كانت أغنى دولة في العالم في منتصف القرن التاسع عشر- إلى بناء جيش قوي ومحاولة الهيمنة على أوروبا؟ وبصياغة أخرى لماذا تصرفت المملكة المتحدة بطريقة مختلفة عن فرنسا النابليونية وألمانيا الفيلهلمية[٣] وألمانيا النازية والاتحاد السوفيتي التي حوَّلت قوتها الاقتصادية إلى قوة عسكرية وسعت للهيمنة على أوروبا؟

٤) لماذا كانت ألمانيا البسماركية (١٨٦٢-١٨٩٠) عدوانية جدا بين عامي ١٨٦٢ و١٨٧٠، حيث خاضت حربين مع قوى عظمى أخرى وحرب واحدة مع قوة

(٣) ألمانيا الفيلهلمية Wilhelmine Germany (أو ألمانيا الإمبراطورية أو القيصرية) هي الفترة من التاريخ الألماني الممتدة من إعلان فيلهلم الأول قيصرا لألمانيا الموحدة في عام ١٨٧١ إلى تنازل حفيده فيلهلم الثاني عن العرش في عام ١٩١٨ بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى واحتلالها من جانب قوات الحلفاء، وبسقوطها تأسست جمهورية فايمار (المترجم).

صغرى، فيما لم تكن عدوانية مطلقا من عام ١٨٧١ إلى عام ١٨٩٠، حيث لم تخض أية حرب وسعت عموما إلى الحفاظ على الوضع الأوروبي الراهن؟

٥) لماذا شكّلت المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا تحالفا لفرض التوازن على ألمانيا الفيلهلمية قبل الحرب العالمية الأولى، فيما فشلت في تنظيم تحالف فعال لاحتواء ألمانيا النازية؟

٦) لماذا تكاتفت اليابان ودول أوروبا الغربية مع الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفيتي في الأعوام الأولى للحرب الباردة، مع أن الولايات المتحدة خرجت من الحرب العالمية الثانية بأقوى اقتصاد في العالم واحتكار نووي؟

٧) ما تفسير إرسال القوات الأمريكية إلى أوروبا وشمال شرق آسيا على مدار القرن العشرين؟ ولماذا مثلا انتظرت الولايات المتحدة حتى أبريل ١٩١٧ لدخول الحرب العالمية الأولى، بدلا من دخول الحرب حين اندلعت في أغسطس ١٩١٤؟ ولماذا لم ترسل الولايات المتحدة قوات إلى أوروبا قبل عام ١٩١٤ لمنع اندلاع الحرب؟ وبالمثل لماذا لم تسع الولايات المتحدة إلى فرض التوازن على ألمانيا النازية في ثلاثينات القرن العشرين أو ترسل قوات إلى أوروبا قبل سبتمبر ١٩٣٩ لمنع اندلاع الحرب العالمية الثانية؟

٨) لماذا واصلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حشد ترساناتهما النووية بعد أن بلغت كل منهما القدرة على الضربة الثانية ضد الأخرى؟ فمع أن العالم الذي تمتلك فيه القوتان العظميان القدرة على "التدمير المؤكد" assured deconstruction يكون عموما عالما مستقرا ويصعب الإطاحة بتوازنه النووي، لا تزال القوتان العظميان تنفقان بلايين الدولارات والروبلات لمحاولة بلوغ ميزة الضربة الأولى.

ثالثا، سأستخدم نظريتي للتنبؤ بسياسة القوى العظمى في القرن الحادي والعشرين. قد يفاجئ ذلك بعض القراء، إذ سيرونه تهورا من جانبي، ذلك لأن دراسة العلاقات الدولية، كما هي الحال مع العلوم الاجتماعية الأخرى، تقوم على أساس نظري أقل ثباتا من العلوم الطبيعية، فضلا عن أن الظواهر السياسية أكثر تعقيدا. ولذلك تستحيل التنبؤات السياسية الدقيقة بدون أدوات نظرية أرقى من تلك التي بحوزتنا الآن. ولذلك أيضا لا بد أن ينطوي التنبؤ السياسي على قدر من الخطأ. ومن يخاطرون بالتنبؤ، كما أفعل هنا، ينبغي أن يتقدموا بتواضع ويحذروا من أن يُظهِروا ثقة لا مبرر لها ويعلموا أن الإدراك المتأخر ربما يكشف عن مفاجآت وأخطاء.

لكن هذه الأخطار لا تعني أن يمتنع العلماء الاجتماعيون عن استخدام نظرياتهم للتنبؤ بالمستقبل. فالتنبؤ يعين في بلورة الخطاب السياسي لأنه يساعد في فهم الأحداث التي تتكشف حولنا في العالم. والتنبؤات الصريحة بما تسهم به في توضيح نقاط الخلاف، تساعد ذوي الرؤى المتعارضة على تأطير أفكارهم بمزيد من الوضوح. علاوة على أن محاولة التنبؤ بالأحداث الجديدة تعد طريقة جيدة لاختبار نظريات العلم الاجتماعي، لأن المنظرين لا يمتلكون ميزة الإدراك المتأخر ولا يستطيعون بالتالي أن يعدلوا ادعاءاتهم لكي تلائم الأدلة (لأنها لم تتوفر بعد). باختصار، يمكن استخدام العالم كمختبر لتحديد النظريات التي تفسر السياسة الدولية أفضل من غيرها. وبتلك الروح أستخدمُ الواقعية الهجومية للنظر إلى المستقبل، آخذا في الحسبان مزايا ومخاطر محاولة التنبؤ بالأحداث.

**مزايا النظرية وحدودها**

إن هذا الكتاب، كما اتضح لك بالتأكيد، كتاب نظري في المقام الأول. لكن النظرية لها دلالات سيئة خارج جدران الأكاديمية، خاصة في عالم السياسة. وكثيرا ما تصور النظريات الاجتماعية على أنها شطحات من أكاديميين يسكنون أبراجا عاجية،

لا صلة لها بما يحدث في "العالم الواقعي". من أمثلة ذلك أن بول نيتز Paul Nitze أحد صناع السياسة الخارجية الأمريكية البارزين في أثناء الحرب الباردة، كتب يقول إن "معظم ما كتبه الأمريكيون ودرَّسوه منذ الحرب العالمية الثانية تحت مسمى 'علم السياسة' كان ... عديم الفائدة، إن لم يكن ذا تأثير عكسي، حيث اتُخِذ كموِّجه للمسار الفعلي للسياسة"[٨]. تشدد هذه الرؤية على أن النظرية يجب أن تظل في نطاق الأكاديميين، فيما يجب أن يعتمد صناع السياسة على الحس العام والحدس والخبرة العملية في أداء مهامهم.

لكن هذا الرأي غير صحيح. فلا أحد منا يستطيع أن يفهم العالم الذي نعيش فيه أو يتخذ قرارات ذكية بدون نظريات. ويعتمد دارسو السياسة الدولية وممارسوها جميعا على النظريات لفهم بيئتهم المحيطة. يدرك بعضنا ذلك ولا يدركه آخرون، ويعترف بعضنا بذلك ولا يعترف به آخرون، لكن لا مناص من أننا لا نستطيع أن نفهم العالم المعقد المحيط بنا بدون التبسيط الذي توفره النظريات. وقد كان خطاب السياسة الخارجية لإدارة الرئيس كلنتون، على سبيل المثال، يسترشد بشدة بالنظريات الليبرالية الرئيسة الثلاث للعلاقات الدولية: (١) الادعاء بأن الدول المزدهرة وذات الاعتماد المتبادل اقتصاديا لا يرجح أن تحارب إحداها الأخرى، (٢) الادعاء بأن الدول الديمقراطية لا تحارب إحداها الأخرى، (٣) الادعاء بأن المؤسسات الدولية تمكّن الدول من تجنب الحرب وأن تركز بدلا من ذلك على بناء علاقات تعاونية.

انظر مثلا كيف برر كلنتون ورفاقه توسيع عضوية منظمة حلف شمال الأطلنطي (الناتو) في منتصف التسعينات. زعم الرئيس كلنتون أن أحد الأهداف الرئيسة للتوسع يتمثل في "توطين الديمقراطية في أوروبا الوسطى" لأن "الدول الديمقراطية تحل خلافاتها سلميا". ودفع أيضا بأن الولايات المتحدة يجب أن تتبنى "نظام التجارة الحرة" لأن "أمتنا

يرتبط بالنفع الذي يعود على الأمم الأخرى من الرخاء الناتج عن الحرية والانفتاح والعمل مع الآخرين وليس ضدهم"[٩]. ورفع ستروب تالبوت Strobe Talbott زميل كلنتون في أكسفورد ووكيل وزارة الخارجية الادعاءات نفسها لتوسيع الحلف: "لقد أصبح ممكنا مع انتهاء الحرب الباردة أن نبني أوروبا جديدة يوحدها الالتزام المشترك بالمجتمعات المفتوحة والأسواق الحرة". وذهب إلى أن نقل حدود الحلف شرقا من شأنه أن يساعد "في تقوية الإجماع الوطني على الإصلاحات الديمقراطية وإصلاحات السوق" التي أجريت في دول مثل المجر وبولندا، ما يعزز فرص السلام في المنطقة[١٠].

وبالروح نفسها أثنت وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت على مؤسسي منظمة حلف شمال الأطلنطي قائلة إن "إنجازهم الأساسي تمثل في البدء في بناء ... شبكة من المؤسسات والترتيبات القانونية تحافظ على السلام". وحذرت من أن "هذا الإنجاز لم يكتمل بعد" وأن "التحدي القائم أمامنا اليوم هو أن نكمل مشروع البناء الذي بدأ بعد الحرب ... وأن نوسع المنطقة من العالم التي تزدهر فيها المصالح والقيم الأمريكية"[١١].

تبيِّن هذه الأمثلة أن النظريات العامة التي تفسر كيف تسير الأمور في العالم تلعب دورا كبيرا في تحديد صناع السياسة للغايات التي يبتغونها والوسائل التي يختارونها لإنجاز تلك الغايات. لكن ليس معنى ذلك أننا يجب أن نتبنى أية نظرية واسعة الانتشار، مهما كان رواجها، لأن هناك نظريات سيئة وأخرى جيدة. على سبيل المثال تتعامل بعض النظريات مع قضايا تافهة، في حين تكون نظريات أخرى عويصة ويصعب فهمها. كما تنطوي بعض النظريات على تناقضات في منطقها الأساسي، في حين تتراجع القوة التفسيرية لنظريات أخرى لأن العالم لا يسير بالطريقة التي تنبأت بها. وتكمن البراعة في التمييز بين النظريات السليمة والنظريات المعيبة[١٢]. وهدفي هو أن

أقنع القراء بأن الواقعية الهجومية نظرية غنية تسلط ضوءا كاشفا على الطرق التي يعمل بها النظام الدولي.

على أن القوة التفسيرية لنظرية الواقعية الهجومية لا تخلو من القيود، كما هي الحال مع كل النظريات الأخرى. فثمة حالات قليلة تتعارض مع الادعاءات الرئيسة للنظرية، وهي حالات يجب أن تكون الواقعية الهجومية قادرة على تفسيرها، لكنها لا تستطيع. غير أن النظريات جميعا تواجه هذه المشكلة، وتكون النظرية أفضل كلما قَلت الحالات الشاذة التي تناقضها.

من أمثلة الحالات التي تناقض الواقعية الهجومية حالة ألمانيا في عام ١٩٠٥. كانت ألمانيا في ذلك الوقت أقوى دولة في أوروبا وكان منافساها الرئيسان في القارة هما فرنسا وروسيا اللتان شكلتا قبل حوالي خمسة عشر عاما تحالفا لاحتواء ألمانيا. وكانت المملكة المتحدة تمتلك جيشا صغيرا جدا حينذاك لأنها كانت تعتمد على فرنسا وروسيا في تحجيم ألمانيا. وحين أنزلت اليابان بروسيا هزيمة ساحقة غير متوقعة بين عامي ١٩٠٤ و١٩٠٥، ما أخرج روسيا مؤقتا من توازن القوة الأوروبي، تُرِكت فرنسا وحدها أمام ألمانيا القوية. سنحت لألمانيا بذلك فرصة ممتازة لسحق فرنسا وقطع خطوة واسعة نحو إنجاز الهيمنة على أوروبا. ولذلك كان من المعقول أن تشن ألمانيا حربا في عام ١٩٠٥ أكثر منها في عام ١٩١٤. لكن ألمانيا لم تفكر جديا في الدخول في حرب في عام ١٩٠٥، وهو ما يناقض تنبؤات الواقعية الهجومية.

تصادف النظريات حالات شاذة وذلك لأنها تبسّط الواقع بتأكيدها على بعض العوامل وتجاهلها لعوامل أخرى. تفترض الواقعية الهجومية أن النظام الدولي هو الذي يشكل سلوك الدول. وأنا في ذلك أدفع بأن عوامل بنيوية مثل الفوضى وتوزيع القوة هي الأهم في تفسير السياسة الدولية. ولا تعير نظريتي انتباها كبيرا للأفراد أو

الاعتبارات السياسية المحلية من نوع الأيديولوجيا مثلا. وتتعامل نظريتي مع الدول على أنها صناديق سوداء أو كرات بلياردو. فلا تهتم نظريتي مثلا بما إذا كانت ألمانيا تخضع في عام ١٩٠٥ لقيادة بسمارك أم القيصر فيلهلم أم أدولف هتلر، أو ما إذا كانت ديمقراطية أم استبدادية. وتركز نظريتي- في المقابل- على حجم القوة النسبية التي كانت ألمانيا تمتلكها في ذلك الوقت. بيد أن العوامل التي يتم إغفالها تهيمن من حين لآخر على عملية صنع القرار في الدول، وفي مثل هذه الظروف لن تقدم الواقعية الهجومية عونا تفسيريا قويا. بإيجاز هناك ثمن لا بد أن يدفع في مقابل تبسيط الواقع.

لا تجيب الواقعية الهجومية، فضلا عما سبق، عن كل الأسئلة التي تنبثق في السياسة الدولية، إذ سترد حالات تكون النظرية فيها متسقة مع عدة نتائج ممكنة. وحين يحدث ذلك يجب الاعتماد على نظريات أخرى تقدم تفسيرات أدق. وفي هذه الحالات يصف العلماء الاجتماعيون النظرية بأنها "غير حاسمة"، وهو موقف شائع مع النظريات الواسعة مثل الواقعية الهجومية.

من أمثلة عدم الحسم في الواقعية الهجومية أنها لا تستطيع أن تفسر اشتداد التنافس الأمني بين القوى العظمى في أثناء الحرب الباردة بين عامي ١٩٤٥ و١٩٦٣ عنه بين عامي ١٩٦٣ و١٩٩٠[١٣]. ولا تمتلك النظرية أيضا قولا فصلا حول ما إذا كانت منظمة حلف شمال الأطلنطي يتحتم عليها أن تتبنى استراتيجية عسكرية هجومية أم دفاعية لردع حلف وارسو في أوروبا الوسطى[١٤]. تتطلب الإجابة عن هذه الأسئلة استخدام نظريات أكثر تحديدا مثل نظرية الردع. على أن هذه النظريات والإجابات التي تنتجها لا تتناقض مع الواقعية الهجومية، بل تتممها. معنى ذلك بإيجاز أن الواقعية الهجومية تشبه مصباحا قويا في غرفة مظلمة، ومع أنها لا تستطيع أن تنير كل شبر من الغرفة، فإنها تمثل أداة ممتازة للسير خلال الظلام.

اتضح من هذه المناقشة أن الواقعية الهجومية نظرية وصفية بالدرجة الأولى. فهي تفسر كيف تصرفت القوى العظمى في الماضي وكيف يحتمل أن تتصرف في المستقبل. لكنها نظرية إرشادية أيضا، بمعنى أن الدول يجب أن تتصرف وفقا لما تمليه الواقعية الهجومية لأنها توجز أفضل الطرق للبقاء في عالم محفوف بالمخاطر.

قد يتساءل القارئ: إذا كانت هذه النظرية تصف كيف تتصرف القوى العظمى، فما وجه الضرورة في تحديد الطريقة التي يجب أن تتصرف بها هذه الدول؟ طالما أن القيود القوية للنظام لا تترك للقوى العظمى مجالا للاختيار، إلا على نحو ما تقول النظرية الحالية. لكن رغم صحة وصف القوى العظمى بأنها سجينة في قفص حديدي، يبقى أن هذه القوى تتصرف أحيانا على نحو يتناقض مع النظرية. وتلك هي الحالات الشاذة التي نوقشت آنفا. وهذا السلوك الأحمق، كما سنرى، تترتب عليه دائما نتائج سلبية. بإيجاز، إذا أرادت القوى العظمى البقاء، فينبغي عليها أن تتصرف دائما كما يفعل الواقعيون الهجوميون الجيدون.

**السعي وراء القوة**

تحدثنا بما فيه الكفاية حول النظرية، ونحتاج لأن نتحدث الآن حول مادة الحجج التي تستند إليها وجوهرها، بمعنى أن نركز على المفهوم الرئيس للنظرية، وهو "القوة". يرى الواقعيون جميعا أن حسابات القوة تقع في القلب من الطريقة التي تفكر بها الدول في العالم المحيط بها. فالقوة هي عُملة سياسة القوى العظمى، وتتنافس الدول عليها، إذ تمثل القوة للعلاقات الدولية ما تمثله النقود للاقتصاد.

نُظِّم هذا الكتاب حول ستة أسئلة تتعامل مع القوة. أولا، لماذا تحتاج القوى العظمى إلى القوة؟ وما المنطق التأسيسي الذي يفسر تنافس الدول على القوة؟ ثانيا، ما مقدار القوة التي تحتاجها الدول؟ وما مقدار القوة الكافية؟ هذان السؤالان مهمان للغاية لأنهما يتعاملان مع القضايا الأساسية المتعلقة بسلوك القوى العظمى. وإجابتي

عن هذين السؤالين التأسيسيين، كما تأكد آنفا، هي أن بنية النظام الدولي تشجع الدول على السعي وراء الهيمنة.

ثالثا، ما القوة؟ وكيف يُعرَّف هذا المفهوم المحوري وكيف يقاس؟ إننا إذا توفرت لنا مؤشرات جيدة للقوة، نستطيع أن نحدد مستويات القوة لدى الدول الفردية، ما يمكننا من وصف بنية النظام. وعلى نحو أكثر تحديدا أقول إننا نستطيع أن نحدد الدول التي تستحق مكانة القوة العظمى. ونستطيع بذلك أن نحدد ما إذا كان النظام قائما على الهيمنة hegemonic (أي توجهه قوة عظمى واحدة) أم ثنائي القطبية (تسيطر عليه قوتان عظميان) أم متعدد الأقطاب (تسيطر عليه ثلاث قوى عظمى أو أكثر). وسنعرف، علاوة على ذلك، القوة النسبية للقوى الكبرى. كما أننا يجب أن نعرف أيضا ما إذا كانت القوة موزعة بالتساوي بين القوى العظمى، أم كان هناك تفاوت كبير في القوة. وعلى وجه التحديد هل يضم النظام دولة مهيمنة كامنة، أي قوة عظمى أقوى كثيرا من أي من القوى العظمى المنافسة لها؟

ويعطينا تعريف القوة أيضا نافذة لفهم سلوك الدول. فإذا كانت الدول تتنافس على القوة، فإننا سنعرف المزيد حول طبيعة ذلك التنافس إذا فهمنا معنى القوة جيدا، وبالتالي تلك الأشياء التي تتنافس عليها الدول. مؤدى ذلك باختصار أن معرفة المزيد حول الطبيعة الحقيقية للقوة من شأنها أن تساعد في تسليط الضوء على طرق التنافس بين القوى العظمى.

رابعا، ما الاستراتيجيات التي تتبعها الدول لزيادة القوة أو للحفاظ على القوة حين تهدد قوة عظمى أخرى بتغيير توازن القوة؟ إن الحرب والتهديد بالحرب هما الاستراتيجيتان الرئيستان اللتان توظفهما الدول لزيادة قوتها، وفرض التوازن balancing وتمرير المسئولية إلى الآخرين buck-passing هما الاستراتيجيتان الرئيستان

اللتان تستخدمهما القوى العظمى للحفاظ على توزيع القوة حين تواجه منافسا خطرا. في حالة فرض التوازن تتحمل الدولة المهدَدة عبء ردع خصمها وتخصيص موارد كبيرة لإنجاز ذلك الهدف. وفي حالة تمرير المسئولية إلى الآخرين تحاول القوة العظمى المهدَدة أن تحمّل دولة أخرى عبء ردع الدولة المهدِدة أو هزيمتها.

ويركز السؤالان الأخيران على الاستراتيجيات الرئيسة التي تستخدمها الدول لتعظيم نصيبها من القوة العالمية. والسؤال الخامس هو: ما أسباب الحرب؟ وتحديدا ما العوامل المتعلقة بالقوة التي تجعل التنافس الأمني يشتد ويتحول إلى نزاع مفتوح؟ والسادس: متى تلجأ القوى العظمى المهدَدة إلى فرض التوازن على خصم خطر، ومتى تحاول أن تمرر المسئولية إلى دولة أخرى مهدَدة؟

أحاول، في هذا الكتاب، أن أقدم إجابات واضحة ومقنعة لتلك الأسئلة. لكن ينبغي أن أؤكد أنه لا يوجد إجماع بين الواقعيين على إجابات لأي من هذه الأسئلة. فالواقعية تقليد غني ويكمن خلفه تاريخ طويل، وتكثر الخلافات بين الواقعيين حول القضايا الأساسية منذ فترة طويلة. على أنني لا أقدم في الصفحات التالية نظريات واقعية بديلة بتفصيل واف، بل أوضح كيف تختلف الواقعية الهجومية عن النظريات الواقعية الرئيسة المنافسة، وأتحدى هذه المنظورات البديلة في نقاط معينة، وذلك في المقام الأول لكي أشرح حججي وأوضحها. لكني لن أسعى لفحص أية نظرية واقعية أخرى بطريقة منظمة، بل سينصب تركيزي على عرض نظرية الواقعية الهجومية واستخدامها في تفسير الماضي والتنبؤ بالمستقبل.

توجد بالطبع نظريات كثيرة للسياسة الدولية غير النظرية الواقعية. وقد ذُكرت ثلاث نظريات ليبرالية مختلفة في موضع سابق، وهناك أيضا نظريات أخرى غير واقعية كالبنيوية الاجتماعية social constructivism والسياسة البيروقراطية، على سبيل المثال

لا الحصر. سأحلل بعض هذه النظريات سريعا حين أعرض سياسة القوة العظمى بعد الحرب الباردة (الفصل العاشر)، وذلك في المقام الأول لأن كثيرا من الادعاءات بأن السياسة الدولية اجتازت تحولا جذريا بداية من عام ١٩٩٠ تستند إلى تلك النظريات. لكن الحيز المتوفر في هذا الكتاب لا يسمح بتقديم مراجعة شاملة لهذه النظريات غير الواقعية. فهدفي من هذه الدراسة هو عرض الواقعية الهجومية وإثباتها.

لكن ثمة حاجة إلى عرض النظريات التي تهيمن على تناول العلاقات الدولية في الأكاديمية وفي عالم السياسة وتوضيح الفارق بين الواقعية الهجومية ومنافسيها الأساسيين: الواقعيين وغير الواقعيين.

## الليبرالية في مقابل الواقعية

الواقعية والليبرالية liberalism هما النموذجان النظريان الأوسع انتشارا بين نظريات العلاقات الدولية. وتحدث معظم المعارك الفكرية الكبرى بين دارسي العلاقات الدولية إما عبر خط التقسيم بين الواقعية والليبرالية أو داخل هذين النموذجين[١٥]. لتوضيح هذه النقطة، أوجز فيما يلي الكتابات الواقعية الثلاث الأكثر تأثيرا على مدار القرن العشرين:

١) كتاب إ ه كار "أزمة الأعوام العشرين ١٩١٩-١٩٣٩" The Twenty Years Crisis 1919-1939 الذي نُشر في المملكة المتحدة بعد فترة قصيرة من اندلاع الحرب العالمية الثانية في أوروبا (١٩٣٩)، ولا يزال يُقرأ حتى اليوم على نطاق واسع.

٢) كتاب هانز مورجنثاو "السياسة بين الأمم" Politics among Nations الذي نُشر لأول مرة في الولايات المتحدة في الأيام الأولى للحرب الباردة (١٩٤٨) وكانت له الهيمنة على مجال العلاقات الدولية على مدى العقدين التاليين على الأقل.

٣) كتاب كينيث ولتز Kenneth Waltz "نظرية السياسة الدولية" Theory of International Politics الذي كانت له الهيمنة على المجال منذ أن ظهر لأول مرة في الجزء الأخير من الحرب الباردة (١٩٧٩)[١٦].

تنتقد هذه الكتابات الواقعية الثلاث الكبرى جوانب مهمة من النظرية الليبرالية. على سبيل المثال يختلف كل من كار وولتز بقوة مع الادعاء الليبرالي الذي يقول إن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يعزز فرص السلام[١٧]. ويُكثِر المؤلفان عموما من انتقاد الليبراليين على اعتناقهم رؤى طوباوية للسياسة من شأنها أن تقود الدول إلى الهلاك إن هي اتبعتها. ويختلف هؤلاء الواقعيون في الوقت عينه فيما بينهم حول عدد من القضايا المهمة. على سبيل المثال يتحدى ولتز ادعاء مورجنثاو بأن النظم متعددة الأقطاب تنحو إلى الاستقرار أكثر من النظم ثنائية القطبية[١٨]. وبينما يدفع مورجنثاو بأن الدول تسعى إلى زيادة قوتها لأن لديها رغبة فطرية في القوة، يذهب ولتز إلى أن بنية النظام الدولي تجبر الدول على السعي وراء القوة لتحسين فرص بقائها. وتلك الأمثلة مجرد عينة صغيرة للاختلافات بين المفكرين الواقعيين[١٩].

سنلقي فيما يلي نظرة عن كثب على الليبرالية والواقعية، مع التركيز أولا على المعتقدات الرئيسة التي تشترك فيها النظريات داخل كل نموذج، وثانيا على الاختلافات بين نظريات ليبرالية وواقعية محددة.

**الليبرالية**

ترجع جذور التقليد الليبرالي إلى عصر التنوير، تلك الفترة من القرن الثامن عشر في أوروبا التي توصل فيها المفكرون والقادة السياسيون إلى قناعة قوية مؤداها أنه يمكن استخدام العقل لجعل العالم مكانا أفضل[٢٠]. وتأسيسا على ذلك ينحو الليبراليون إلى التفاؤل حول فرص نشر الأمن والسلام في العالم. ويعتقد معظم الليبراليين أن ثمة

إمكانية لتقليل ويلات الحروب وزيادة الرخاء الدولي. ولذلك تُعرَف النظريات الليبرالية أحيانا باسم النظريات "الطوباوية" أو "المثالية".

تقوم الرؤية الليبرالية المتفائلة للسياسة الدولية على ثلاثة معتقدات رئيسة تشترك فيها كل النظريات المنضوية ضمن النموذج. أولا، يعتبر الليبراليون الدول الفاعل الرئيس في السياسة الدولية. ثانيا، يؤكد هؤلاء أن الخصائص الداخلية للدول تتفاوت كثيرا وأن هذه الاختلافات تؤثر بشدة على سلوك الدولة[٢١]. وكثيرا ما يفضل المنظرون الليبراليون بعض الترتيبات الداخلية (مثل الديمقراطية) على غيرها (مثل الدكتاتورية). ولذلك يرى الليبراليون في النظام الدولي دولا "طيبة" وأخرى "شريرة". تتبع الدول الطيبة سياسات تعاونية ولا تبدأ الحرب إلا نادرا، في حين تتسبب الدول الشريرة في نزاعات مع الدول الأخرى وتكون أميل لاستخدام القوة لبلوغ أهدافها[٢٢]. وعلى ذلك يتمثل المفتاح إلى السلام في نشر الدول الطيبة على مستوى العالم.

ثالثا، يعتقد الليبراليون أن حسابات القوة لا تهم كثيرا في تفسير سلوك الدول الطيبة، إذ توجد حسابات أخرى سياسية واقتصادية تحتل أهمية أكبر، وإن كان شكل تلك الحسابات يختلف من نظرية لأخرى، كما سيتضح فيما يلي. فالدول الشريرة قد ترغب في زيادة قوتها على حساب الدول الأخرى، لكن ذلك يرجع لكونها دولا مضلَّلة فحسب. وفي العالم المثالي الذي لا توجد فيه غير الدول الطيبة، تكون القوة غير ذات صلة إجمالا.

تحتل النظريات الثلاث الرئيسة التي ذكرت آنفا مكانة خاصة بين النظريات المختلفة المنضوية تحت عباءة الليبرالية. تدفع النظرية الأولى بأن المستويات العالية للاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول تقلل فرص الحرب فيما بينها[٢٣]. ويكمن الاستقرار، وفقا لهذه النظرية، في بناء نظام اقتصادي ليبرالي يسمح بالتبادل

الاقتصادي الحر بين الدول. يجعل هذا النظام الدول أكثر ازدهارا، وبذلك يعزز السلام، لأن الدول المزدهرة تكون أكثر إشباعا من الناحية الاقتصادية، وتكون بالتالي أكثر ميلا إلى السلام. لقد شُنت حروب كثيرة لزيادة الثروة أو الحفاظ عليها، لكن ليس ثمة ما يدفع الدول إلى شن الحروب لو كانت غنية. وكذلك تتعرض الدول الغنية ذات الاعتماد الاقتصادي المتبادل لتبديد رخائها إذا حاربت بعضها البعض، لأنها بذلك تعض اليد التي تحسن إليها. وحين تقيم الدول روابط اقتصادية شاملة، فإنها تتجنب الحرب وتركز بدلا من ذلك على تراكم الثروة.

وتذهب النظرية الثانية، وهي نظرية السلام الديمقراطي، إلى أن الدول الديمقراطية لا تدخل في حروب ضد دول ديمقراطية أخرى[٢٤]. ولذلك فإن العالم الذي يضم دولا ديمقراطية فقط سيكون عالما بلا حروب. والحجة هنا لا تقوم على أن الدول الديمقراطية أقل ميلا للحرب من الدول غير الديمقراطية، لكن بالأحرى أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض. وتوجد تفسيرات كثيرة للسلام الديمقراطي، لكن لا يوجد اتفاق حول أي منها هو الصحيح. فيما يتفق المفكرون الليبراليون على أن نظرية السلام الديمقراطي تقدم تحديا مباشرا للواقعية وتقدم وصفة قوية للسلام.

وأخيرا، يذهب بعض الليبراليين إلى أن المؤسسات الدولية تعزز فرص التعاون بين الدول، ما يقلل إمكانية الحرب بدرجة كبيرة[٢٥]. لكن هذه المؤسسات لا تشكل كيانات سياسية مستقلة تقف فوق الدول وتجبرها على التصرف بطرق مقبولة، بقدر ما تشكل مجموعات من القواعد تحدد طرق التعاون والتنافس المقبولة بين الدول. فالمؤسسات تحدد الصيغ المقبولة لسلوك الدول وتحرِّم أشكال السلوك غير المقبولة. على أن هذه القواعد لا يفرضها على الدول كيان أقوى منها جميعا، بل تتفاوض حولها الدول التي تتفق على الالتزام بالقواعد التي أوجدتها لأن من مصلحتها أن تفعل ذلك.

ويذهب الليبراليون إلى أن هذه المؤسسات أو القواعد يمكن أن تغيّر سلوك الدول بدرجة كبيرة. فالمؤسسات، كما تذهب الحجة، يمكن أن تثني الدول عن حساب مصلحتها على أساس تأثير كل تحرك تتخذه على قوتها النسبية، وبذلك تدفع الدول بعيدا عن الحرب وتعزز السلام.

**الواقعية**

وفي مقابل الليبراليين، يتسم الواقعيون بالتشاؤم في نظرتهم إلى السياسة الدولية. يتفق الواقعيون على الحاجة إلى بناء عالم يعمه السلام، لكنهم لا يرون طريقا يسيرا للإفلات من العالم القاسي الذي يقوم على التنافس الأمني والحرب. فبناء عالم يعمه السلام فكرة جذابة بالتأكيد، لكنها ليست عملية. و"تميل الواقعية"، كما ينبّه كار، "إلى التأكيد على القوة القاهرة للقوى الحالية والطابع الحتمي للميول الحالية، والإصرار على أن الحكمة تكمن في تقبل الذات وتوطينها على تلك القوى والميول"[٢٦].

تقوم هذه الرؤية المتشائمة للعلاقات الدولية على ثلاثة معتقدات رئيسة. أولا، يتعامل الواقعيون مع الدول، كما يفعل الليبراليون، باعتبارها الفاعل الرئيس في السياسة الدولية. ويركز الواقعيون بالدرجة الأولى على القوى العظمى لأنها الدول التي تهيمن على السياسة الدولية وتشكّلها، فضلا عن أنها هي التي تتسبب في الحروب المدمرة. ثانيا، يرى الواقعيون أن سلوك القوى العظمى يتأثر بالدرجة الأولى ببيئتها الخارجية وليس خصائصها الداخلية. فبنية النظام الدولي التي تجد الدول نفسها مضطرة للتعامل معها هي التي تشكل السياسات الخارجية لهذه الدول. ولا ينحو الواقعيون إلى التمييز بين الدول "الطيبة" والدول "الشريرة"، لأن كل القوى العظمى تتصرف وفقا للمنطق عينه بغض النظر عن ثقافتها ونظامها السياسي أو شخص من يدير الحكومة[٢٧]. ولذلك يصعب التمييز بين الدول، اللهم إلا بالاختلافات في القوة

النسبية. وهنا تكون القوى العظمى أشبه بكرات البلياردو التي لا تختلف فيما بينها إلا في الحجم[٢٨].

ثالثا، يرى الواقعيون أن حسابات القوة تهيمن على تفكير الدول وأن الدول تتنافس على القوة. ويوجب هذا التنافس أحيانا الدخول في حروب، حيث تعتبر الحرب إحدى الأدوات المقبولة بحوزة الدولة. وبحسب تعبير كارل فون كلاوزفيتز Carl von Clausewitz، فقد كان المخططون العسكريون في القرن التاسع عشر يعتبرون الحرب استمرارا للسياسة، لكن بوسائل أخرى[٢٩]. وأخيرا يتميز التنافس بالخاصية الصفرية، بمعنى أن الزيادة التي تنتج عنه في جانب تؤدي إلى نقص في الجانب الآخر، ما يجعله أحيانا حادا وقاسيا. وقد تتعاون الدول مع بعضها أحيانا، لكن الأصل أنها تسعى وراء مصالح متعارضة.

توجد نظريات واقعية كثيرة تتعامل مع الجوانب المختلفة للقوة، لكن تبرز من بينها اثنتان: واقعية الطبيعة البشرية human nature realism التي يعرضها كتاب مورجنثاو "السياسة بين الأمم"، والواقعية الدفاعية التي يقدمها بالدرجة الأولى كتاب ولتز "نظرية السياسة الدولية". ولعل ما يميز هذين الكتابين عن كتابات واقعيين آخرين ويجعلهما مهمين وخلافيين هو أنهما يقدمان إجابات للسؤالين التأسيسيين اللذين سبق ذكرهما، وتحديدا لأن هذين الكتابين يفسران لماذا تسعى الدول وراء القوة، بمعنى أنهما يسردان قصة أسباب التنافس الأمني، ويقدم كل منهما حجة حول مقدار القوة الذي تحتاجه الدولة.

ويركز مفكرون واقعيون معروفون آخرون على تفسير استحواذ القوة على القوى العظمى، لكنهم لا يقدمون تفسيرا للتنافس بين الدول على القوة ولا يحددون مستوى القوة الذي تعتبره الدول مُرضيا. ويقدمون دفاعا عاما عن المقاربة الواقعية، لكنهم لا

يقدمون نظريتهم للسياسة الدولية. ينطبق هذا الوصف على كتابات كار والدبلوماسي الأمريكي جورج كينان George Kennan. ينتقد كار في كتابه الواقعي المهم "أزمة العشرين عاما"، ينتقد الليبرالية مطولا ويدفع بأن الدول تحركها اعتبارات القوة في المقام الأول. لكنه لا يقول الكثير حول أسباب استحواذ القوة على الدول أو مقدار القوة الذي تحتاجه الدول[٣٠]. فلا يقدم كتابه أية نظرية. وينطبق النمط الأساسي عينه على كتاب كينان الشهير "الدبلوماسية الأمريكية ١٩٠٠-١٩٥٠"[٣١]. في حين يقدم مورجنثاو وولتز، في المقابل، نظرياتهما للعلاقات الدولية، ولهذا السبب كانت لهما الغلبة على خطاب السياسة العالمية على مدار الأعوام الخمسين الماضية.

هيمنت واقعية الطبيعة البشرية التي تسمى أحيانا "الواقعية الكلاسيكية" على دراسة العلاقات الدولية من أواخر أربعينات القرن العشرين، حين بدأت كتابات مورجنثاو تجتذب جمهورا كبيرا، وظلت رائجة حتى أوائل سبعينات القرن نفسه[٣٢]. تقوم هذه النظرية على فرضية بسيطة مؤداها أن الدول يقودها بشر مجبولون بالفطرة على "الرغبة في القوة"[٣٣]. ولذلك تتميز الدول بشهية لا تشبع إلى القوة، أو ما يسميه مورجنثاو "شهوة جامحة إلى القوة"، ما يعني أنها تبحث دوما عن فرص للمبادرة بالهجوم والسيطرة على الدول الأخرى[٣٤]. معنى ذلك أن كل الدول تولد مزودة "بروح عدوانية نحو الهيمنة"، ولذلك فلا أساس للتمييز بين الدول الأكثر عدوانية والدول الأقل عدوانية، وبالتأكيد لا يوجد مكان في النظرية لدول الوضع الراهن[٣٥]. وتدرك واقعية الطبيعة البشرية أن الفوضى الدولية، بمعنى عدم وجود سلطة حاكمة فوق القوى العظمى، تثير قلق الدول بشأن توازن القوة. لكن ذلك القيد البنيوي يعتبر سببا من الدرجة الثانية لسلوك الدولة، حيث يتمثل الدافع الأساسي في السياسة

الدولية في الرغبة في القوة المتأصلة في دول النظام كافة التي تدفعها جميعا للسعي وراء التفوق.

ظهرت الواقعية الدفاعية defensive realism التي يشار إليها كثيرا باسم "الواقعية البنيوية" في أواخر السبعينات مع نشر كتاب ولتز "نظرية السياسة الدولية"[٣٦]. لا يفترض ولتز، على خلاف مورجنثاو، أن القوى العظمى عدوانية بشكل متأصل لأنها مجبولة على الرغبة في القوة، بل يبدأ بدلا من ذلك بافتراض أن الدول تسعى إلى البقاء وحسب، إذ تنشد الأمن قبل أي شيء آخر. لكنه يذهب، مع ذلك، إلى أن بنية النظام الدولي تجبر القوى العظمى على الانتباه إلى توازن القوة والاحتراس له. وعلى نحو أكثر تحديدا يذهب ولتز إلى أن الفوضى تجبر الدول الراغبة في الأمن على أن تتنافس فيما بينها على القوة، لأن القوة هي الوسيلة المثلى للبقاء. وهكذا نجد أنه بينما تمثل الطبيعة البشرية السبب العميق للتنافس الأمني في نظرية مورجنثاو، تلعب الفوضى هذا الدور في نظرية ولتز[٣٧].

بيد أن ولتز لا يؤكد على أن النظام الدولي يقدم للقوى العظمى أسبابا وجيهة للتصرف بطريقة عدوانية لزيادة قوتها، بل يؤكد عكس ذلك، وهو أن الفوضى تشجع الدول على أن تتصرف بطريقة دفاعية وتحافظ على توازن القوة، بدل أن تبدده. كتب ولتز في ذلك أن "الشاغل الأول للدول هو الحفاظ على مكانتها في النظام"[٣٨]. ويلاحظ منظّر العلاقات الدولية راندل شويلر Randall Schweller أن هناك "تحيزا للوضع الراهن" في نظرية ولتز[٣٩].

يدرك ولتز أن ثمة حوافز تدفع الدول إلى العمل على زيادة قوتها على حساب منافسيها وأن التفكير الاستراتيجي الجيد يتصرف بناء على ذلك الدافع في الوقت الملائم. لكنه لم يطور ذلك الخط الفكري بتفصيل كاف. بل أكد، على العكس، أن

القوى العظمى حين تتصرف بعدوانية، يقوم ضحاياها المحتملون عادة بفرض التوازن على المعتدي ويحبطون جهوده لزيادة قوته[٤٠]. معنى ذلك بإيجاز أن فرض التوازن يحبط العدوان[٤١]. ويشدد ولتز أيضا على أن القوى العظمى يجب أن تحذر من اكتساب قوة أكثر من اللازم، لأن "القوة المفرطة" يمكن أن تجعل الدول الأخرى تتحد ضدها، ما يتركها أسوء حالا منها لو امتنعت عن السعي إلى زيادة قوتها[٤٢].

تعكس رؤى ولتز لأسباب الحرب تحيز نظريته إلى الوضع الراهن. فلا توجد أسباب عميقة للحرب في نظرية ولتز. وتحديدا لا يرى ولتز أن ثمة فوائد مهمة يمكن أن تُجنى من الحرب. بل إنه لا يقول شيئا حول أسباب الحرب، غير الدفع بأن الحروب تنتج في الأساس عن عدم المعرفة والخطأ في التقدير. معنى ذلك أن الدول لو تحسنت معرفتها، فلن تقع حروب.

يدعم روبرت جيرفيس Robert Jervis وجاك سنايدر Jack Snyder وستيفن فان إيفيرا Stephen Van Evera قضية الواقعيين الدفاعيين بتركيز الانتباه على مفهوم بنيوي يعرف باسم التوازن الدفاعي-الهجومي[٤٣]. ويذهب ثلاثتهم إلى أن القوة العسكرية عند أية نقطة على الزمن يمكن تصنيفها على أنها تؤيد إما الهجوم أو الدفاع. فإذا كان للدفاع ميزة واضحة على الهجوم، وكان الغزو بالتالي صعبا، فلن يكون لدى القوى العظمى دافع لاستخدام القوة لزيادة قوتها، وستركز بدلا من ذلك على حماية ما تمتلكه من القوة. وحين ترجح كفة الدفاع، تكون حماية ما تمتلكه الدولة مهمة سهلة نسبيا. أما حين يكون الهجوم أسهل، فسيكون هناك ما يغري الدول بأن تحاول أن تغزو بعضها البعض، وسيشهد النظام حروبا كثيرة. ويدفع الواقعيون الدفاعيون بأن التوازن الدفاعي-الهجومي يميل عادة نحو الدفاع، ما يجعل الغزو صعبا جدا[٤٤]. وبإيجاز، فإن

التوازن الفعال، مقترنا بالمزايا الطبيعية للدفاع على الهجوم، يثني القوى العظمى عن اتباع استراتيجيات عدوانية ويجعلها تتبنى بدلا من ذلك "موقفا دفاعيا"[٤٥].

على أن نظريتي – الواقعية الهجومية – هي الأخرى نظرية بنيوية للسياسة الدولية، تنظر إلى القوى العظمى، كما تفعل الواقعية الدفاعية، على أنها تهتم بالدرجة الأولى بالحفاظ على بقائها في عالم لا توجد فيه هيئة لحمايتها من بعضها البعض، ولذلك سرعان ما تدرك أن القوة هي الأساس لبقائها. فيما تفترق الواقعية الهجومية عن الواقعية الدفاعية حول السؤال عن مقدار القوة الذي تحتاجه الدولة. فبالنسبة للواقعيين الدفاعيين لا تقدم البنية الدولية للدول دافعا للسعي لزيادة القوة، بل تدفعهم للحفاظ على توازن القوة الحالي. فالحفاظ على القوة، وليس زيادتها، هو الهدف الرئيس للدول. أما الواقعيون الهجوميون فيرون، في المقابل، أن قوى الوضع الراهن لا توجد إلا نادرا في السياسة الدولية، لأن النظام الدولي ينفث في الدول دوافع قوية للبحث عن فرص لزيادة قوتها على حساب منافسيها واستغلال تلك المواقف حين تكون كفة العائد أرجح من كفة التكلفة. فالهدف النهائي للدولة هو أن تصبح الدولة المهيمنة في النظام[٤٦].

مؤدى ما سبق أن كلا من الواقعية الهجومية وواقعية الطبيعة البشرية تصوران القوى العظمى على أنها تسعى دون كلل وراء القوة، فيما يتمثل الاختلاف الرئيس بين المنظورين في أن الواقعيين الهجوميين يرفضون ادعاء مورجنثاو بأن الدول وهبتها الطبيعة شخصيات من النوع الممتاز. ويعتقدون، على خلاف ذلك، أن النظام الدولي يجبر القوى العظمى على تعظيم قوتها النسبية لأن تلك هي الطريقة المثلى لتعظيم أمنها. معنى ذلك أن البقاء يستلزم السلوك العدواني. والقوى العظمى تتصرف بعدوانية، ليس لأنها تريد ذلك أو لأنها تتميز بدافع داخلي للهيمنة، بل لأنها مضطرة لأن

تكتسب مزيدا من القوة إذا أرادت أن تعظم احتمالات بقائها. (يبيّن الجدول رقم ١-١ كيف تجيب النظريات الواقعية الرئيسة عن السؤالين التأسيسيين السابقين).

لم يدافع مقال أو كتاب عن قضية الواقعية الهجومية كما دافع مورجنثاو عن واقعية الطبيعة البشرية، وكما دافع ولتز وآخرون عن الواقعية الدفاعية. دفع بعض الواقعيين يقينا بأن النظام يقدم للقوى العظمى أسبابا وجيهة للسلوك العدواني. وربما كان أفضل تلخيص للواقعية الهجومية هو ذلك الكتاب الموجز غير المشهور الذي كتبه في أثناء الحرب العالمية الأولى ج لويس ديكنسون G. Lowes Dickinson الأكاديمي البريطاني الذي كان من أوائل المدافعين عن عصبة الأمم[٤٧]. يدفع ديكنسون في كتابه "الفوضى الأوروبية" بأن السبب الأساسي للحرب العالمية الأولى "لم يكن ألمانيا ولا أية قوة أخرى. فالمذنب الحقيقي كان حالة الفوضى الأوروبية" التي أوجدت لدى الدول دوافع قوية "لتحقيق التفوق على الدول الأخرى بدافع الأمن والهيمنة في الوقت عينه"[٤٨]. على أن ديكنسون وغيره لم يقدموا عرضا شاملا للواقعية الهجومية[٤٩]. وهدفي من هذا الكتاب هو أن يسد تلك الفجوة.

**الجدول رقم (١-١). النظريات الواقعية الرئيسة**

| | واقعية الطبيعة البشرية | الواقعية الدفاعية | الواقعية الهجومية |
|---|---|---|---|
| ما الأسباب التي تدفع الدول إلى التنافس على القوة؟ | شهوة القوة المتأصلة في الدول. | بنية النظام. | بنية النظام. |
| ما مقدار القوة الذي تحتاجه الدول؟ | كل ما تستطيع أن تحصل عليه، حيث تعمل الدول على زيادة قوتها النسبية، وهدفها النهائي هو الهيمنة. | قوة ليست أكبر كثيرا مما تمتلكه حاليا، حيث تركز الدول على الحفاظ على توازن القوة. | كل ما تستطيع أن تحصل عليه، حيث تعمل الدول على زيادة قوتها النسبية، وهدفها النهائي هو الهيمنة. |

## سياسة القوة في أمريكا الليبرالية

إن الواقعية، أيا كانت قيمتها كتفسير لسياسة العالم الواقعي وكموِّجه لصوغ السياسة الخارجية، ليست مدرسة فكرية رائجة في الغرب، حيث لا تلقى الرسالة الأساسية للواقعية رواجا واسعا، تلك الرسالة التي تتفهم سعي الدول الأناني وراء القوة. فمن الصعب أن نتخيل قائدا سياسيا حديثا يطلب من شعبه صراحة أن يحارب ويموت من أجل تحسين توازن القوة. ولم يفعل قائد أوروبي أو أمريكي ذلك في الحرب العالمية أو الحرب الباردة. ويفضل معظم الناس، في المقابل، النظر إلى الحروب بين دولهم والدول المنافسة لها باعتبارها صدامات بين الخير والشر، يكونون فيها في جانب الملائكة فيما يكون خصومهم في صف الشيطان. ولذلك ينحو القادة إلى تصوير الحرب كحملة صليبية أو تنافس أيديولوجي[٤]، وليس كصراع على القوة. لكل ذلك يصعب الترويج للواقعية.

ويبدو أن الأمريكيين يتميزون بكراهية شديدة للتفكير بطريقة توازن القوة. وتحفل خطابات رؤساء القرن العشرين، على سبيل المثال، بأمثلة لسحق الواقعية. وربما كان ودرو ويلسون أشهر مثال لهذا الميل بسبب حملته البليغة ضد سياسة توازن القوة في أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها مباشرة[٥]. لكن ويلسون ليس متفردا في ذلك، حيث ظل خلفاؤه يرددون آراءه. من ذلك مثلا أن فرانكلين ديلانو روزفلت أعلن في العام الأخير من الحرب العالمية الثانية أنه "في عالم المستقبل يجب ألا يكون سوء استخدام القوة كما يتضمنه المصطلح 'سياسة القوة' هو العامل الحاكم للعلاقات

(٤) مما يؤكد ذلك أن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن وصف الحرب الأمريكية على الإرهاب التي بدأت بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠١١ بأنها "حرب صليبية"، ومن قبله استخدم الجنرال الأمريكي والقائد الأعلى لقوات الحلفاء في أوروبا في الحرب العالمية الثانية دوايت أيزنهاور- الرئيس الأمريكي لاحقا- العبارة نفسها لوصف عملية الإنزال البرمائي على شاطئ نورماندي (المترجم).

الدولية"[٥١]. ومؤخرا قدم بل كلنتون رؤية مماثلة جدا حين أعلن أنه "في عالم يسير في طريق الحرية، وليس الاستبداد، لا قيمة لحساب التفاضل المتشائم لسياسة القوة الصافية التي لا تلائم العصر الجديد"[٥٢]. كما عبَّر عن الفكرة عينها حين دافع عن توسيع منظمة حلف شمال الأطلنطي في عام ١٩٩٧، دافعا بأن الاتهام بأن هذه السياسة قد تعزل روسيا يستند إلى اعتقاد خاطئ، هو أن "سياسة القوى العظمى الإقليمية في القرن العشرين ستكون لها الغلبة في القرن الحادي والعشرين". وبدلا من ذلك أكد كلنتون اعتقاده بأن "المصلحة الخاصة المستنيرة والقيم المشتركة ستفرض على الدول أن تعرِّف عظمتها بطرق بنَّاءة ... وستفرض علينا أن نتعاون"[٥٣].

**لماذا يكره الأمريكيون الواقعية**

ينحو الأمريكيون إلى معاداة الواقعية لأنها تتصادم مع قيمهم الأساسية، حيث تتعارض الواقعية مع رؤى الأمريكيين لأنفسهم وللعالم الأوسع[٥٤]. وعلى وجه التحديد تتعارض الواقعية مع الإحساس المتجذر بالتفاؤل والنزعة الأخلاقية اللذين يهيمنان على المجتمع الأمريكي. فيما تتفق الليبرالية مع تلك القيم. ولذلك فليس من الغريب أن يأتي خطاب السياسة الخارجية في الولايات المتحدة كأنه مقتطع من محاضرة في مقرر مقدمة في الليبرالية.

فالأمريكيون متفائلون حتى النخاع[٥٥]، وينظرون إلى التقدم في السياسة، سواء الوطنية أو الدولية، على أنه منشود وممكن. وكما لاحظ المؤلف الفرنسي أليكسيس دي توكيفيل Alxis de Tocqueville منذ فترة طويلة، فإن الأمريكيين يعتقدون أن "الإنسان وُهِب قدرة غير محدودة على التحسن"[٥٦]. لكن الواقعية تقدم، على النقيض من ذلك، منظورا متشائما للسياسة الدولية، حيث تصور عالما حافلا بالتنافس الأمني والحرب ولا تقدم وعدا "بالإفلات من شر القوة، بغض النظر عما يفعله المرء"[٥٧]. يتعارض هذا التشاؤم مع الاعتقاد الأمريكي القوي بأن الزمن والعمل والأفراد

المعتدلين يمكن أن يتعاونوا لحل المشكلات الاجتماعية المهمة[٥٨]. وتقدم الليبرالية منظورا أكثر تفاؤلا للسياسة الدولية، ويجدها الأمريكيون أكثر جاذبية من الرؤية الكئيبة المستمدة من الواقعية.

وينحو الأمريكيون أيضا للاعتقاد بأن المبادئ الأخلاقية ينبغي أن تلعب دورا كبيرا في السياسة. وكما كتب عالم الاجتماع البارز سيمور مارتن ليبست Seymour Martin Lipset، يتميز "الأمريكيون بأخلاق طوباوية ويضغطون بشدة لمأسسة الفضيلة وتدمير الأشرار والقضاء على المؤسسات والممارسات الشريرة"[٥٩]. ويتعارض هذا المنظور مع الاعتقاد الواقعي بأن الحرب عنصر أصيل للحياة في النظام الدولي. ويميل معظم الأمريكيين إلى النظر إلى الحرب باعتبارها عملا شائنا ينبغي التخلص منه نهائيا من على وجه الأرض. فيما يمكن تبرير الحرب من أجل أهداف ليبرالية سامية مثل الحرب على الاستبداد أو نشر الديمقراطية، لكن من الخاطئ أخلاقيا أن نحارب من أجل تغيير توازن القوة أو الحفاظ عليه. وهذا يجعل المفهوم الكلاوزفتزي للحرب لعنة في أعين معظم الأمريكيين[٦٠].

تتعارض النظرة الأخلاقية الأمريكية كذلك مع ميل الواقعيين لعدم التمييز بين الدول الطيبة والشريرة، وتمييزهم بدلا من ذلك بين الدول بالدرجة الأولى على أساس قوتها النسبية. فلا يقبل التفسير الواقعي للحرب الباردة- مثلا- بالاختلاف في الدوافع وراء السلوك الأمريكي والسوفيتي في أثناء ذلك النزاع. وترى النظرية الواقعية، بدلا من ذلك، أن الجانبين كليهما كانت تدفعهما المخاوف حول توازن القوة، حيث فعل كل منهما ما في وسعه لتعظيم قوته النسبية. قد ينفر معظم الأمريكيين من هذا التفسير للحرب الباردة، لأنهم يعتقدون أن الولايات المتحدة كانت تدفعها النوايا الطيبة، في حين لم يكن الاتحاد السوفيتي كذلك.

يميز المنظرون الليبراليون بين الدول الطيبة والشريرة، وبالطبع يربطون الديمقراطيات الليبرالية عادة باقتصادات السوق باعتبارها الأفضل بين الجميع. وليس من المستغرب لذلك أن يميل الأمريكيون إلى الافتتان بهذا المنظور لأنه يجعل الولايات المتحدة قوة خيّرة في السياسة الدولية ويصف منافسيها الفعليين والمحتملين بأنهم مثيرو شغب مضلّلون أو حاقدون. وكان من المتوقع أن يهيمن هذا الخط الفكري على الحماسة التي رافقت سقوط الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة. فحين انهارت "إمبراطورية الشر"، استنتج كثير من الأمريكيين (والأوروبيين) أن الديمقراطية ستنتشر عبر الكرة الأرضية وأن السلام سيعم العالم قريبا. وكان هذا التفاؤل يقوم بالدرجة الأولى على الاعتقاد بأن أمريكا الديمقراطية دولة مستقيمة أخلاقيا. ولذلك فإذا حذت الدول الأخرى حذو الولايات المتحدة، فإن الدول الطيبة ستملأ العالم، وهذا التطور يعني نهاية النزاع الدولي.

**الخطاب في مقابل الممارسة**

يكره الأمريكيون السياسة الواقعية realpolitik، ولذلك يصاغ خطاب السياسة الخارجية في الولايات المتحدة عادة بلغة الليبرالية. ومن هنا تنبع هيمنة التفاؤل والنزعة الأخلاقية على تصريحات النخب السياسية. ويتميز الأكاديميون الأمريكيون بمهارة خاصة في ترويج الفكر الليبرالي في سوق الأفكار. لكن خلف الأبواب المغلقة تتحدث النخب التي تضع سياسة الأمن القومي بلغة القوة وليس لغة المبادئ، وتتصرف الولايات المتحدة في النظام الدولي وفقا لقواعد المنطق الواقعي[٦١]. ولذلك تفصل فجوة واضحة بين الخطاب المعلن والسلوك الفعلي للسياسة الخارجية الأمريكية.

كثيرا ما ينتقد الواقعيون البارزون الدبلوماسية الأمريكية بأنها مثالية أكثر من اللازم ويشتكون من أن القادة الأمريكيين لا يعيرون انتباها كافيا إلى توازن القوة. على سبيل المثال كتب كينان في عام ١٩٥١ يقول: "أعتقد أن العيب الأخطر في صياغتنا

للسياسة في الماضي يكمن في شيء أسميه المقاربة المتقيدة بالقانون والأخلاق إلى المشكلات الدولية. فقد هيمنت هذه المقاربة على سياستنا الخارجية على مدى الأعوام الخمسين الأخيرة"[٦٢]. ولا يرى هذا الخط الفكري فجوة حقيقية بين الخطاب الليبرالي لأمريكا ومسلك سياستها الخارجية، لأن الممارسات الأمريكية لا تختلف عما تعظ به. لكن هذا الادعاء خاطئ، كما سأدفع بالتفصيل في هذا الكتاب، حيث كانت السياسة الخارجية الأمريكية تسترشد دائما بالمنطق الواقعي، مع أن التصريحات العامة لقادتها قد تقود المرء إلى الاعتقاد في غير ذلك.

لقد انكشف للمراقبين الأذكياء بالتأكيد أن الولايات المتحدة تتحدث بغير ما تتصرف. وقد علق صناع السياسة في الدول الأخرى كثيرا على هذا الاتجاه في السياسة الخارجية الأمريكية. وفي ذلك أشار كار منذ وقت مبكر– تحديدا عام ١٩٣٩– إلى أن دول القارة الأوروبية تعتبر الناطقين بالإنجليزية "أساتذة في فن إخفاء مصالحهم الوطنية الأنانية تحت قناع الصالح العام"، ويضيف أن "هذا النوع من النفاق ميزة خاصة ومميزة للعقل الأنجلوسكسوني"[٦٣].

ومع ذلك تمر الفجوة بين الخطاب والممارسة عادة دون أن يلاحظها أحد في الولايات المتحدة نفسها. ثمة عاملان يفسران هذه الظاهرة، أولهما أن السياسات الواقعية تتطابق أحيانا مع قواعد الليبرالية، وفي هذه الحالة لا يكون هناك تعارض بين السعي وراء القوة والسعي وراء المبادئ. وفي هذه الظروف يمكن أن تُبرَّر السياسات الواقعية بخطاب ليبرالي دون الحاجة إلى مناقشة حقائق القوة الأساسية. يسهِّل هذا التطابق ترويج السياسات الواقعية. على سبيل المثال حاربت الولايات المتحدة الفاشية في الحرب العالمية الثانية والشيوعية في الحرب الباردة لأسباب واقعية في المقام الأول،

لكن هاتين الحربين كانتا تتفقان أيضا مع المبادئ الليبرالية، ولذلك لم يواجه صناع السياسة مشكلات في تسويقهما للجمهور كصراعات أيديولوجية.

ويأتي العامل الثاني وراء تلك الفجوة حين تجبر اعتبارات القوة الولايات المتحدة على التصرف بطرق تتعارض مع المبادئ الليبرالية، وهنا يظهر "الملفّقون" ليروون لنا قصة تتفق مع المثل الليبرالية[٦٤]. على سبيل المثال كانت النخب الأمريكية في أواخر القرن التاسع عشر تنظر إلى ألمانيا عموما بوصفها دولة دستورية تقدمية جديرة بأن تسير الدول على نهجها. لكن الرؤية الأمريكية لألمانيا تغيرت في العقد السابق على الحرب العالمية الأولى، حين تدهورت العلاقات بين الدولتين. وحين أعلنت الولايات المتحدة الحرب على ألمانيا في أبريل ١٩١٧، كان الأمريكيون قد وصلوا للنظر إلى ألمانيا بوصفها أكثر استبدادا ونزوعا للحرب من منافسيها الأوروبيين.

وعلى المنوال نفسه، كان كثير من الأمريكيين ينظرون إلى الاتحاد السوفيتي في أواخر الثلاثينات باعتباره دولة شريرة، وذلك جزئيا بسبب السياسات الداخلية الدموية لجوزيف ستالين وتحالفه المشين مع ألمانيا النازية في أغسطس ١٩٣٩. لكن حين تحالفت الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفيتي في أواخر عام ١٩٤١ لقتال الرايخ الثالث[٥]، أطلقت الحكومة الأمريكية حملة علاقات عامة هائلة لتنظيف صورة حليف أمريكا الجديد وجعلها متوافقة مع المثل الليبرالية، وحينذاك صُوِّر الاتحاد السوفيتي على أنه دولة ديمقراطية أصيلة وأصبح ستالين "العم جو".

---

(٥) الرايخ كلمة ألمانية تعني مملكة أو أمة، والرايخ الثالث أو الرايخ الألماني هو الاسم المستخدم للإشارة إلى دولة ألمانيا من عام ١٩٣٣ إلى ١٩٤٥ حينما وصل أدولف هتلر والحزب النازي إلى السلطة. ويشير الرايخ الأول إلى الإمبراطورية الرومانية المقدسة التي حكمت أوروبا الوسطى من عام ٩٦٢ إلى عام ١٨٠٦ وكان مركزها يقع في مملكة ألمانيا، ويشير الرايخ الثاني إلى الإمبراطورية الألمانية التي تشكلت بتوحيد ألمانيا وإعلان فيلهلم الأول إمبراطورا لها في ١٨ يناير ١٨٧١ حتى عام ١٩١٨ حين تحولت إلى جمهورية فيدرالية – جمهورية فايمار – بعد الهزيمة في الحرب العالمية الأولى وتنازل الإمبراطور فيلهلم الثاني عن العرش [المترجم].

كيف يُمرّر هذا التناقض بين الخطاب والسياسة؟ يقبل معظم الأمريكيين هذه المسوغات بسهولة؛ لأن الليبرالية متجذرة جدا في ثقافتهم. ولذلك يجدون سهولة في الاعتقاد بأنهم يسلكون وفقا للمبادئ الأثيرة لديهم، وليس وفقا لاعتبارات القوة الصرفة والمحسوبة[٦٥].

## تنظيم الكتاب

تجيب بقية فصول الكتاب عن الأسئلة الستة الكبرى حول القوة التي وردت في هذه المقدمة. فيعرض الفصل الثاني، ولعله الفصل الأهم في الكتاب، نظريتي حول أسباب التنافس على القوة بين الدول وأسباب سعيها إلى الهيمنة.

ويعرِّف الفصلان الثالث والرابع القوة ويشرحان طرق قياسها، وذلك بغرض وضع الأساس لاختبار نظرية الواقعية الهجومية، إذ يصعب تقرير ما إذا كانت الدول تصرفت في الماضي وفقا لقواعد الواقعية الهجومية بدون معرفة ما هي القوة وما هي الاستراتيجيات المختلفة التي تستخدمها الدول لتعظيم نصيبها من القوة العالمية. ونقطة الانطلاق في ذلك هي التمييز بين القوة الكامنة والقوة العسكرية الفعلية، ويأتي بعد ذلك الدفع بأن الدول تهتم حتى النخاع بنوعي القوة كليهما. ويركز الفصل الثالث على القوة الكامنة التي تتضمن بالدرجة الأولى عدد سكان الدولة وثروتها. ويتعامل الفصل الرابع مع القوة العسكرية الفعلية. وقد جاء هذا الفصل أطول من غيره كثيرا، لأني أقدم فيه حججا حول "أسبقية القوة البرية" و"القوة المانعة للمياه"، وهي حجج جديدة وربما تكون خلافية.

ويناقش الفصل الخامس الاستراتيجيات التي تستخدمها القوى العظمى لزيادة قوتها والحفاظ على ما تراكم لها منها، ويقدم مناقشة وافية لجدوى الحرب في زيادة

القوة، ويركز أيضا على استراتيجيتي فرض التوازن وتمرير المسئولية إلى الآخرين اللتين تستخدمهما الدول حين تواجه خصما يهدد بتقويض توازن القوة.

ويفحص الفصلان السادس والسابع السجل التاريخي للتوقف أمام الأدلة التي تدعم النظرية. وأنا هنا معني بوجه خاص بمقارنة سلوك القوى العظمى من عام ١٧٩٢ حتى عام ١٩٩٠ للتثبت مما إذا كان سلوكها يتفق مع تنبؤات الواقعية الهجومية.

ويعرض الفصل الثامن نظرية بسيطة تفسر متى تلجأ القوى العظمى إلى فرض التوازن ومتى تلجأ إلى تمرير المسئولية إلى الآخرين، ثم يفحص الفصل تلك النظرية في مقابل السجل التاريخي. ويركز الفصل التاسع على أسباب الحرب. وهنا أيضا أعرض نظرية بسيطة، ثم أختبرها في مقابل السجل التاريخي.

وأخيرا يتحدى الفصل العاشر الادعاء الشائع بأن السياسة الدولية شهدت تحولا جذريا مع نهاية الحرب الباردة وأن القوى العظمى لم تعد تتنافس على القوة. ويقيِّم الفصل بإيجاز النظريات التي يستند إليها ذلك المنظور المتفائل، ثم يعرض كيف تصرفت القوى العظمى في أوروبا وشمال شرق آسيا بين عامي ١٩٩١ و٢٠٠٠، وأخيرا يقدم تنبؤات حول احتمالات نزاعات القوى العظمى في هاتين المنطقتين المهمتين في أوائل القرن الحادي والعشرين.